



Distr.: General
24 February 2022
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

أبيدجان، كوت ديفوار، 9-20 أيار/مايو 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

أطر السياسات والقضايا المواضيعية

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: الجفاف

مذكرة من الأمانة

موجز

قدم مؤتمر الأطراف، في مقره 23/أ-14، توجيهاته لعمل الأمانة والآلية العالمية بشأن التصدي للجفاف وطلب إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك المقرر في دورته الخامسة عشرة. وبالإضافة إلى متابعة المقرر المذكور أعلاه، سينظر مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة في الخطوات المقبلة المتعلقة بالتصدي للجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) من وجهات نظر مختلفة وبلاستناد إلى نطاق واسع من المعلومات الأساسية، بما في ذلك تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وتسعى هذه الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن جدول الأعمال المتعلق بمكافحة الجفاف الناشئ في إطار الاتفاقية، بما في ذلك النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، لكن مع التركيز على الأنشطة التي نفذتها واقترحتها أمانة الاتفاقية والآلية العالمية. ويُقدّم محتوى الوثيقة في إطار خمسة مجالات مترابطة هي: (1) سياسات مكافحة الجفاف؛ (2) والإنذار المبكر والرصد والتقييم؛ (3) وتبادل المعارف والتعلم؛ (4) والشراكات والتنسيق؛ (5) وتمويل مكافحة الجفاف. ويولى اهتمام خاص للتحديات المحددة المتعلقة بآثار الجفاف على المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والاقتصادات الضعيفة، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19 وتفاعلها مع الجفاف.



المحتويات

الصفحة	الفقرات		
3	6-1	أولاً - معلومات أساسية
4	21-7	ثانياً - سياسات مكافحة الجفاف
7	30-22	ثالثاً - الإنذار المبكر والرصد والتقييم
9	38-31	رابعاً - تقاسم المعارف والتعلم
11	48-39	خامساً - الشراكات والتنسيق
13	52-49	سادساً - تمويل مكافحة الجفاف
14	64-53	سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- معلومات أساسية

- 1- يتزايد الجفاف على الصعيد العالمي بسبب تغير المناخ والعوامل البشرية الأخرى مثل التغييرات في إدارة الأراضي والمياه. وتؤدي حالات الجفاف الشديدة والممتدة، التي تشتد بسبب تغير المناخ، إلى الحد بصورة خاصة من إنتاج الغذاء وتوافر المياه، مما يتسبب في خسائر اقتصادية وتدهور بيئي، ويسفر في أقصى الحالات عن معاناة إنسانية وتشرد ونزاعات وخسائر في الأرواح.
- 2- وقد زادت جائحة كوفيد-19 من شدة آثار الجفاف، حيث حذت من فرص العمل والدخل في الاقتصادات التي كانت أصلاً على وشك الانهيار، وأثرت على الأشخاص الذين كانت صحتهم ورفاههم عرضة بالفعل لأشد المخاطر. وتؤدي الآثار المدمرة للجفاف والجائحة مجتمعة إلى جعل المجتمعات الضعيفة أشد ضعفاً، مع امتداد الآثار المتتالية من النطاق المحلي إلى النطاق العالمي. ويمثل تعزيز القدرة على مواجهة الجفاف أحد الشروط المسبقة الحاسمة للمضي قدماً من كوفيد-19 إلى بناء مستقبل أفضل وضمن تحسين التأهب لمواجهة الجوائح المستقبلية، فضلاً عن القدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية الأخرى⁽¹⁾.
- 3- ويوجد الجفاف في صميم ولاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية)، مثلما يرد في المادة 2⁽²⁾ من الاتفاقية. ونما دور عملية الاتفاقية في التصدي للجفاف منذ الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في عام 2017. فقد أدرج مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة المسائل المتصلة بالجفاف كأحد الأهداف الخمسة لإطار الاتفاقية الاستراتيجي للفترة 2018-2030، واعتمد إطاراً لسياسات الدعوة المتعلقة بالجفاف، ووافق على مبادرة مكافحة الجفاف التي قدمت ما يصل إلى 1,8 مليون يورو لإجراءات التصدي للجفاف. وركزت هذه المبادرة على تعزيز نظم التأهب للجفاف من خلال دعم البلدان في وضع خطة وطنية لمكافحة الجفاف، وتسهيل الجهود الإقليمية للحد من مخاطر الجفاف، وإنشاء مجموعة أدوات لمكافحة الجفاف⁽³⁾.
- 4- ووسّع مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة في عام 2019 نطاق اعتبارات الاتفاقية فيما يخص التصدي للجفاف. وواصل تنفيذ مبادرة مكافحة الجفاف بتوجيهات محدثة، مع التركيز على زيادة التعاون والشراكات مع الوكالات والمنظمات والمنصات ذات الصلة. وطلب من الآلية العالمية أن تحدد أدوات التمويل المحتملة والابتكارية، على أساس القيمة المضافة المحددة بوضوح، من أجل التصدي للجفاف، وأن تتيح المعلومات والتوجيهات ذات الصلة من أجل تسهيل وصول الأطراف إلى هذه الأدوات⁽⁴⁾.
- 5- وعلاوة على ذلك، أنشأ مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة فريقاً عاملاً حكومياً دولياً من أجل تقييم واستعراض أطر السياسات والتنفيذ والتنسيق المؤسسي القائمة بشأن التأهب للجفاف والتصدي له بما في ذلك الشراكات، ومن أجل النظر في الخيارات المتعلقة بتدابير السياسات والدعوة والتنفيذ الملزمة على جميع المستويات للتصدي للجفاف بفعالية في إطار الاتفاقية. وعيّن مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة أيضاً هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لتقديم أدلة تستند إلى العلم بشأن نُهج تقييم ورصد قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على مواجهة الجفاف، مع مراعاة تأثير تغير المناخ على مخاطر الجفاف⁽⁵⁾.

(1) لمزيد من المعلومات عن الصلات بين كوفيد-19 والجفاف، يرجى الاطلاع على https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2021-10/1767_UNCCD_FAO_Drought_COVID_cb5547en%281%29.pdf

(2) المادة 2-1: "الهدف من هذه الاتفاقية هو مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعالة على جميع الأصعدة، مدعومة بتعاون دولي وترتيبات شراكة، في إطار نهج متكامل متسق مع جدول أعمال القرن 21، بهدف الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة."

(3) المقرر 29/م-أ-13.

(4) المقرر 23/م-أ-14.

(5) المقرر 18/م-أ-14 والمقرر 23/م-أ-14.

6- وفي ضوء ما ورد أعلاه، سينظر مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة في الخطوات المقبلة للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية من وجهات نظر مختلفة وبالاستناد إلى نطاق واسع من المعلومات الأساسية، بما في ذلك تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات⁽⁶⁾. وتسعى هذه الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن جدول الأعمال المتعلق بمكافحة الجفاف في إطار الاتفاقية، بما يشمل النقاط الرئيسية الواردة في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، لكن مع التركيز على الأنشطة التي نفذتها واقترحتها أمانة الاتفاقية والآلية العالمية. ويُقدّم محتوى الوثيقة في إطار خمسة مجالات مترابطة، تمثل الأبعاد الرئيسية للتصدي للجفاف في إطار الاتفاقية، وهي: (1) سياسات مكافحة الجفاف؛ (2) والإنذار المبكر والرصد والتقييم؛ (3) وتبادل المعارف والتعلم؛ (4) والشراكات والتنسيق؛ (5) وتمويل مكافحة الجفاف.

ثانياً - سياسات مكافحة الجفاف

7- جُدد الأساس الذي يقوم عليه نهج سياسة مكافحة الجفاف في سياق الاتفاقية خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف الذي عُقد في جنيف في الفترة من 11 إلى 15 آذار/مارس 2013. وقد شاركت في تنظيم هذا الاجتماع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والاتفاقية، بالتعاون مع عدد من الشركاء. ويشكل نهج "الركائز الثلاث" المنبثق عن ذلك الاجتماع - 1، نظم الرصد والإنذار المبكر؛ 2، وتقييم قابلية التأثر/الأثر؛ 3، والتدابير العملية للتخفيف من المخاطر - المبدأ التوجيهي للعمل المتعلق بسياسات مكافحة الجفاف في إطار الاتفاقية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

8- وتدعم الآلية العالمية، كعنصر رئيسي في مبادرة مكافحة الجفاف، بالتعاون مع الأمانة، الأطراف في إعداد الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف المرتكزة بقوة على نهج الركائز الثلاث الذي وُضع في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف المذكور أعلاه. ويهدف هذا الدعم إلى مراجعة النهج المتبع على المستوى الوطني فيما يخص طريقة إدارة الجفاف - لتغييره من منظور تفاعلي قائم على الأزمات إلى منظور استباقي قائم على المخاطر. ويجب موازنة الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف التي يجري إعدادها في إطار الاتفاقية مع الأطر الوطنية القائمة ذات الصلة وإدماجها فيها. ومن بين البلدان البالغ عددها 73 بلداً، من جميع المناطق، التي أُعربت عن اهتمامها بالعمل مع الأمانة والآلية العالمية لوضع خطة وطنية لمكافحة الجفاف، استكمل 60 بلداً خطته في إطار مبادرة مكافحة الجفاف، بينما هناك تسعة بلدان أخرى في طور إعداد واستكمال خططها. وتُتاح حالياً 34 خطة مكتملة على موقع الاتفاقية الشبكي⁽⁷⁾.

9- وأكد تحليل أولي للخطط الوطنية لمكافحة الجفاف التي استُكملت⁽⁸⁾، أصدرت الأمانة تكليفاً بإجرائه في عام 2021، الحاجة إلى التنسيق بمزيد من الفعالية بين القطاعات والجهات صاحبة المصلحة المعنية في معالجة قضايا الجفاف. فقد أبلغ العديد من تلك الخطط عن محدودية التنسيق بين المؤسسات والقطاعات والجهات صاحبة المصلحة المشاركة في إدارة الجفاف، وأيضاً عن قلة التأزر على مستوى السياسات. ويتمثل

(6) تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي: ICCD/COP(15)/20. وتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن الجفاف: ICCD/COP(15)/CST/3.

(7) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox/page/drought-planning>>.

(8) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2022-01/Analysis%20of%20National%20Drought%20Plans.pdf>>.

أحد الأهداف الرئيسية للدعم الذي تقدمه الاتفاقية من أجل وضع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف في التصدي لهذا التحدي بالأخص - أي تنسيق السياسات والأدوات الوطنية القائمة لمكافحة الجفاف لكي تأخذ شكل خطة شاملة والجمع بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من جميع الفروع ذات الصلة - لكن يبدو من الواضح أن هذه العملية شاقة وأنها تستغرق وقتاً طويلاً وتتطلب مزيداً من الجهد والدعم.

10- وفيما يتعلق بالجانب المهم الآخر من الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، ألا وهو تعميم المساواة بين الجنسين على نحو فعال، نشرت الأمانة في أواخر عام 2019 وثيقة توجيهية بغية دعم الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية وضع خطط مكافحة الجفاف لتحديد التدابير والمدخلات الهامة اللازمة لضمان مراعاة الاعتبارات الجنسانية في هذه الخطط. وساعدت الآلية العالمية، بالتعاون مع الأمانة، أربعة بلدان (بوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، ومدغشقر، والهند) في وضع مشاريع تحويلية قائمة على الأراضي تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتعلق بالتخفيف من آثار الجفاف، في إطار تحديد أهداف طوعية وطنية في مجال تحديد أثر تدهور الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الآلية العالمية شراكة قائمة على القيم مع نظراء، من قبيل المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، بهدف مواصلة تعزيز تعميم المنظور الجنساني⁽⁹⁾.

11- وأصدرت الأمانة تكليفاً بإجراء دراسة خلصت إلى أن 95 في المائة من الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف تعترف بقابلية تأثر النساء والأطفال تحديداً بآثار الجفاف. وأشار أيضاً إلى أهمية دور المرأة في تيسير التثقيف والتوعية والتخفيف من كوارث الجفاف. وستواصل الأمانة والآلية العالمية دعمهما لتعميم المنظور الجنساني في الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، فضلاً عن ترجمة مراعاة الاعتبارات الجنسانية إلى إجراءات ملموسة من خلال تقديم مساعدتهما في إعداد المشاريع التحويلية من أجل تنفيذ الخطط.

12- وأشار تقييم مستقل للدعم الذي تقدمه الاتفاقية من أجل وضع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف⁽¹⁰⁾ إلى أن إعداد هذه الخطط قد ساعد البلدان على تحديد وإدراك الروابط القائمة بين السياسات والأنشطة ذات الصلة وإن كانت متباينة في السابق. وأشار التقييم إلى أن الخطط تختلف من حيث الجودة والعمق، لكنها توفر جميعها أساساً ونقاطاً مرجعية لم تكن متاحة من قبل لإنجاح عملية التأهب للجفاف على الصعيد الوطني. ورأى العديد من الجهات المجيبة التي جرى التشاور معها من أجل التقييم أن عملية التخطيط الوطني لمكافحة الجفاف كانت ستستفيد أكثر لو كانت الفترة الزمنية أطول ولو توافرت لها موارد إضافية لدعم التشاور الأعمق والأوسع نطاقاً مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية. وأشار أيضاً العديد من الجهات المجيبة إلى وجود حاجة ملحة إلى تعبئة الموارد وضمان تنفيذ الخطط. ومن المتوقع أن تقدم الاتفاقية التوجيه والدعم خلال المرحلة المقبلة الحاسمة من إعداد الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.

13- وكانت سياسة وإدارة الجفاف أحد مجالات تركيز الفريق العامل الحكومي الدولي (ICCD/COP(15)/20) وكانت التوصية الأولى في تقريره هي أن تحافظ جميع الأطراف على التزامها الحالي باتباع السياسات والشراكات المنسقة وبالتنفيذ المعزز تدريجياً لإدارة مخاطر الجفاف وآثاره على جميع المستويات كعملية مستمرة. وينبغي تعزيز الترتيبات القائمة للتخفيف من آثار الجفاف في إطار الاتفاقية ومتابعة الأنشطة الإضافية من أجل البدء في تطبيق المراقبة المنهجية والمعارف العلمية وعملية إعادة التقييم المستمرة بغية تحسين فعالية وتنسيق التعاون الدولي على نحو يسهل تنفيذ الخطط والأولويات الوطنية.

14- وتماشياً مع توصية الفريق العامل الدولي الحكومي الدولي، ستواصل أمانة الاتفاقية والآلية العالمية تقديم دعمهما للبلدان من أجل وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف. وكما هو معروض في الفصول التالية من هذه الوثيقة، ستركز الأمانة على تعزيز النهج الفعالة للإنذار المبكر والرصد وتقييم المخاطر/الأثر،

(9) لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الوثيقة ICCD/CRIC(20)/5.

(10) لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الوثيقة ICCD/COP(15)/11.

مع الاستمرار أيضاً في تقديم مساعدتها وزيادة تطوير هذه المساعدة في مجالات وضع سياسات مكافحة الجفاف، وتقاسم المعارف، وبناء القدرات. وستدعم الآلية العالمية البلدان في وضع مشاريع تحويلية لتنفيذ خططها الوطنية لمكافحة الجفاف، وتوسيع نطاق أنشطتها المتعلقة بتمويل مكافحة الجفاف. وسيكون التعاون والتنسيق الوثيقان مع شركاء متعددين بعداً أساسياً في جميع الأعمال المتعلقة بالجفاف في إطار الاتفاقية.

15- وأقر الفريق العامل الحكومي الدولي في تقريره بدور وإمكانات التعاون على المستوى الإقليمي لجملة أغراض منها الرصد والإنذار المبكر، وبناء القدرات وتقاسم المعارف، فضلاً عن الدعم الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات والشبكات والمنصات الإقليمية. وقد شاركت الأمانة والآلية العالمية مسبقاً في أنشطة تخطيط سياسات مكافحة الجفاف الإقليمية والمتعددة البلدان لأنها يمكن أن تكون فعالة للغاية في معالجة القضايا العابرة للحدود مثل التأهب للجفاف وتبادل الخبرات والتعلم المشترك، ولأنها فعالة من حيث التكلفة في مرحلة التنفيذ. وكانت تلك الأنشطة كالتالي:

(أ) شاركت الأمانة ونظام معلومات الجفاف لجنوب أمريكا الجنوبية في تنظيم حلقة تدريبية شبكية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بشأن وضع الخطط والسياسات الوطنية لمكافحة الجفاف في البلدان الأعضاء في النظام المذكور (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وشيلي). وحددت هذه الحلقة التدريبية نهجاً متدرجاً لوضع السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف وساعدت في إطلاق وتصميم وتنفيذ خطط وطنية للتأهب للجفاف في البلدان المعنية؛

(ب) وبدعم من الأمانة والآلية العالمية، نُفذ مشروعان إقليميان لصالح وسط آسيا (أوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) ولصالح البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والشريكان في التنفيذ هما المركز البيئي الإقليمي لوسط آسيا فيما يخص مشروع وسط آسيا، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة فيما يخص مشروع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويهدف المشروعان معاً إلى زيادة القدرات التقنية والمؤسسية لإدارة الجفاف من خلال تعزيز تبادل البيانات بشأن نظم الإنذار المبكر والرصد، وتشخيص مخاطر الجفاف، والتدابير المجدية للتخفيف من مخاطر الجفاف. وشمل المشروعان دورات تدريبية لجمع الإجراءات المنسقة وتبادل البيانات على المستويين الوطني والإقليمي، باستخدام الإطار المنهجي ومجموعة الأدوات اللذين وُضعا في إطار الاتفاقية. واستهدفت هذه الدورات التدريبية جهات التنسيق الوطنية التابعة للاتفاقية، وكذلك جهات أخرى صاحبة المصلحة.

16- وأسفر مشروع وسط آسيا عن استراتيجية إقليمية شاملة لإدارة الجفاف والتخفيف من حدته، اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، مع خطة عمل للفترة 2021-2030. وقد أعدتها البلدان المعنية وجرى تطويرها من خلال مشاورتين عبر الإنترنت بين الجهات صاحبة المصلحة والشركاء الإقليميين في التنمية، بما يشمل المركز الدولي للزراعة الملحية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والشراكة العالمية للمياه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية في المنطقة.

17- وتستند استراتيجية وسط آسيا للقدرة على مواجهة الجفاف إلى الأسس التالية: (1) بناء القدرات على الرصد وتقييم المخاطر ومنع الجفاف؛ (2) والتخفيف من حدة الجفاف، ووضع خطط لمعالجة ندرة المياه ونشر البيانات؛ (3) وبناء القدرات وإنكفاء الوعي؛ (4) والتعاون الإقليمي.

18- واتسم مشروع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمشاركة واسعة النطاق للجهات صاحبة المصلحة في المنطقة، بما فيها جهات التنسيق الوطنية والخبراء المستقلون ومديرو خدمات إمدادات المياه وواضعو السياسات وكذلك الشركاء الرئيسيون مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعهد الدولي

إدارة المياه وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وأسفر هذا المشروع عن استراتيجية إقليمية بشأن القدرة على مواجهة الجفاف (2022-2032) تحدد تسعة أهداف استراتيجية للمنطقة وهي: (1) جمع البيانات بطريقة معززة وموثوقة؛ (2) وتعزيز رصد الجفاف والتنبؤ به؛ (3) ونشر رسائل إنذار فعالة وذات مصداقية وموثوقة للمتكمين من التأهب والتصدي للجفاف في الوقت المناسب؛ (4) وتقوية التنسيق الإقليمي؛ (5) وتحسين تقييم أثر الجفاف؛ (6) وتحسين تقييم قابلية التأثر بالجفاف وتقييم مخاطره؛ (7) والتدابير ذات الأولوية المنفذة لحد من الآثار الضارة للجفاف؛ (8) وتنفيذ التدابير ذات الأولوية لحد من التعرض للجفاف ومن قابلية التأثر به؛ (9) وإنشاء آلية للتصدي للجفاف.

19- وتهدف استراتيجية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القدرة على مواجهة الجفاف على الصعيد الإقليمي إلى دعم البلدان في المنطقة من أجل بذل جهود متضافرة للتخفيف من آثار الجفاف مع تعزيز التنمية المستدامة وتحسين إنتاجية موارد المنطقة من الأراضي. وسوف توجه وترشد هذه الاستراتيجية عملية تنفيذ الإجراءات المنسقة في مجال القدرة على مواجهة الجفاف على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية في ظل تنسيق وقيادة شاملين من جانب أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وستوفر أيضاً منصة لتمويل الإجراءات التشاركية. وستطلق أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء المعنيين هذه الاستراتيجية الإقليمية خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

20- وستواصل الأمانة والآلية العالمية تشجيع ودعم التعاون الإقليمي بغية إنشاء وتعزيز منصات إقليمية لتنسيق وتبادل البيانات والمعارف والخبرات بشأن مؤشرات الجفاف.

21- ويشير الفريق العامل الحكومي الدولي في تقريره إلى أن الجفاف يستحق اهتماماً سياسياً متجدداً على المستوى العالمي وأنه ينبغي اتخاذ إجراءات معززة على جميع المستويات. وناقش أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي إمكانات تعزيز الدعم العالمي للإجراءات الوطنية، الذي يمكن أن يشمل، في جملة أمور، مزيداً من التضامن عند صياغة للسياسات، وتحديد الأهداف، والتتبع، والتعلم، والتمويل على المستوى العالمي. وسيواصل مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة النظر في هذه المسألة.

ثالثاً - الإنذار المبكر والرصد والتقييم

22- يشير تقرير هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلق بالهدف⁽¹¹⁾ من برنامج عملها إلى أن رصد وتقييم قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على مواجهة الجفاف أمر بالغ الأهمية لفهم مدى قدرة النظم الإيكولوجية والمجتمعات على التعامل مع الجفاف والتكيف معه والتعافي منه. ويساهم رصد وتقييم القدرة على مواجهة الجفاف في الانتقال من نظم "تفاعلية" إلى نظم "استباقية" للتصدي للجفاف. وتوصي هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، في جملة ما توصي به، بأن تجري البلدان عمليات تقييم ورصد منتظمة للقدرة على مواجهة الجفاف، وبأن تدعم الأمانة، إلى جانب الشركاء، القدرات ذات الصلة.

23- ويقر الفريق العامل الحكومي الدولي، في تقريره، بأهمية وجود نظم للرصد والإنذار المبكر والعمل متاحة وشاملة وفعالة لدعم نظم إيكولوجية ومجتمعات واقتصادات قادرة على مواجهة الجفاف. وكشف التقييم الذي أجره الفريق العامل الحكومي الدولي عن نقاط ضعف في النظم الحالية للإنذار المبكر بالجفاف، لا سيما في النظم العالمية لرصد الآثار العامة للجفاف على إدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية. وخلص الفريق العامل الحكومي الدولي إلى أن هذه النظم، لا سيما في المناطق الأكثر تأثراً، لا يمكنها أن تعيد بفعالية في عمليات

(11) توصيات موجهة نحو السياسات ناشئة عن أدلة بشأن نهج تقييم ورصد قدرة الفئات السكانية والنظم الإيكولوجية الضعيفة على مواجهة الجفاف، في إطار الهدف 2 من برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات لفترة السنتين 2020-2021. الوثيقة ICCD/COP(15)/CST/3.

تقييم قابلية التأثر والاحتياجات إلى اتخاذ إجراءات مبكرة لإدارة الأراضي والمياه قصد الحد من مخاطر الجفاف، ولا أن تدعم تحسين إجراءات إدارة الجفاف. ومع ذلك، يقترح الفريق العامل الحكومي الدولي استخدام النظم الحالية للإنذار المبكر كأساس ومعياري للتحسين التدريجي للنظم الوطنية لرصد الجفاف.

24- وتتعاون الأمانة والآلية العالمية مع عدد من كيانات الأمم المتحدة الماهرة في دعم تطوير قدرات رصد الجفاف على الصعيد القطري. والأداة الرئيسية للاتفاقية فيما يخص الرصد والتقييم العالميين لأثر الجفاف هي مجموعة المؤشرات الخاصة بالهدف 3 في الإطار الاستراتيجي للاتفاقية للفترة 2018-2030، والتي تُستخدم لتقديم التقارير الوطنية كل أربع سنوات. وتتماشى الأساليب ومجموعات البيانات الموصى بها لوضع مؤشرات الهدف 3⁽¹²⁾ مع المبادئ التوجيهية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتستند إلى نظم المؤشرات الحالية والمعترف بها جيداً، حيثما كان ذلك ممكناً.

25- وتعمل الأمانة والآلية العالمية أيضاً مع مرفق البيئة العالمية في مشروع نشاط تمكيني لتنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية بشأن الجفاف، والوكالة المنفذة لهذا المشروع هي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويتضمن المشروع مكوناً عن تقييم قابلية التأثر بالجفاف والاستعداد لاتخاذ تدابير التخفيف. وأطلق المشروع في نيسان/أبريل 2021 ويتوقع استكماله في كانون الأول/ديسمبر 2023. ويتكون المشروع من أربعة مكونات:

- (أ) دعم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالجفاف بشأن "التدابير الفعالة في مجال السياسات والتنفيذ للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية "؛
- (ب) تعزيز مجموعة أدوات مكافحة الجفاف؛
- (ج) التمكين من تنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف؛
- (د) تقييم قابلية التأثر بالجفاف والاستعداد لاتخاذ تدابير التخفيف.

26- وفي السنوات القادمة، ستواصل الأمانة والآلية العالمية العمل مع الشركاء لدعم البلدان في تحسين نظمها للإنذار المبكر بالجفاف ورصده وتقييمه. وبناءً على ترتيبات التنسيق والتعاون الآخذة في التطور في سياق الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، تقترح الأمانة والآلية العالمية إطلاق مبادرة خاصة ومحددة زمنياً لمسرّع القدرة على مواجهة الجفاف من أجل تطوير رصد الجفاف على الصعيد الوطني، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين نظم الإنذار المبكر بالجفاف.

27- ومن خلال هذه المبادرة، ستقوم الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع الشركاء، بأنشطة تجريبية مع عدد صغير من البلدان، بمراعاة الظروف الخاصة لكل بلد مشارك، من شأنها أن تقضي إلى ما يلي:

- (أ) وضع خط أساس من أجل نظام حديث لتقييم قابلية التأثر بالجفاف ورصد الجفاف والتنبؤ به وتوقع ندرة المياه؛
- (ب) وإنشاء نقطة واحدة للمعلومات المتعلقة بالجفاف عن طريق تجميع البيانات والتحليلات المقدمة من مصادر متعددة وإتاحة المعلومات الخاصة بكل بلد لجميع الجهات صاحبة المصلحة؛
- (ج) وتمكين صانعي القرار من التخطيط لأثار الجفاف وإدارتها عن طريق تعزيز إمكانية الوصول إلى معلومات الإنذار المبكر بالجفاف؛

(12) Good practice guidance for national reporting on UNCCD Strategic Objective 3 (2021). الصادر في عام 2021. <https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2021-09/UNCCD_GPG_Strategic-Objective-3_2021.pdf>

(د) وتطوير الاتصالات لأغراض الإنذار المبكر بالجفاف من أجل تحسين تبادل المعلومات عبر القطاعات وعلى الصعيدين المحلي والوطني.

28- وسوف يهدف مسرّع القدرة على مواجهة الجفاف، بالأساس، إلى الشروع في وضع نظام فعال ومنسق للإنذار المبكر بالجفاف في البلدان التجريبية المعنية، مع توفير المعارف العملية والدروس التي يمكن أن تستخدمها العملية الحكومية الدولية للاتفاقية وفرادى الأطراف لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الإنذار المبكر بالجفاف ورصده وتقييمه. وستساعد المعلومات المقدمة من خلال المبادرة في التخطيط للخطوات المقبلة في البلدان التي استكملت أو في طور استكمال خططها الوطنية لمكافحة الجفاف.

29- ويوفر تعزيز القدرة على مواجهة الجفاف أداة رئيسية للمضي قدماً من كوفيد-19 إلى بناء مستقبل أفضل وضمان تحسين التأهب لمواجهة الجوائح والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المناخية في المستقبل. وسيكون مسرّع القدرة على مواجهة الجفاف بمثابة مساهمة محددة للاتفاقية في جهود المجتمع العالمي، ولا سيما أعضائه الأكثر ضعفاً، من أجل التعامل مع أثر الجائحة والانتقال إلى اقتصادات أقوى وأكثر قدرة على الصمود، ومركزة بقوة على التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تقترح الأمانة تمويل هذه المبادرة من الوفورات التي تحققت في الميزانية الأساسية للاتفاقية، والتي يأتي معظمها من الاجتماعات والرحلات الملغاة بسبب الجائحة خلال فترة السنتين الماضية. ويرد مزيد من المعلومات عن التمويل المقترح لمسرّع القدرة على مواجهة الجفاف في الوثيقة الخاصة بالبرنامج والميزانية⁽¹³⁾.

30- ومن المقرر تنفيذ المبادرة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرهما من الشركاء المعنيين. وعلى غرار المبادرتين السابقتين اللتين أطلقتتهما الأمانة، أي المشاريع التجريبية لتحديد أثر تدهور الأراضي ومبادرة مكافحة الجفاف، من المتوقع أن تتجح أنشطة مسرّع القدرة على مواجهة الجفاف في جذب المزيد من الشركاء والتمويل، ومن ثم التوسع للوصول في السنوات القادمة إلى عدد أكثر بكثير من العدد الأصلي للبلدان.

رابعاً - تقاسم المعارف والتعلم

31- خلال فترة السنتين 2020-2021، ركزت إجراءات الاتفاقية بشأن تبادل المعارف المتعلقة بالجفاف على تحديث وتوسيع مجموعة أدوات مكافحة الجفاف⁽¹⁴⁾. وقد وُضعت مجموعة الأدوات هذه من خلال شراكة وثيقة بين الاتفاقية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والشراكة العالمية للمياه، ومركز الأبحاث المشترك للاتحاد الأوروبي، والمركز المعني بالمياه والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف في جامعة نبراسكا. وتجمع هذه المجموعة عدداً كبيراً من الأدوات المنظمة في ثلاث وحدات تتعلق بما يلي: (1) رصد الجفاف والإنذار المبكر به؛ (2) وقابلية التأثر بالجفاف وتقييم المخاطر؛ (3) وتدبير التخفيف من مخاطر الجفاف، التي تهدف إلى منح الجهات المعنية بمكافحة الجفاف إمكانية الوصول بسهولة إلى الأدوات ودراسات الحالات الفردية وغيرها من الموارد من أجل دعم وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف.

32- وقد طُوّر محتوى قاعدة البيانات الخاصة بمجموعة أدوات مكافحة الجفاف بالاستناد إلى الاقتراحات الواردة من الأطراف، والجهات صاحبة المصلحة الإقليمية ودون الإقليمية، والشركاء. وعُززت بمجموعات بيانات للرصد والإنذار المبكر وتحسين تقييم المخاطر، وبأدوات مراعية للاعتبارات الجنسانية

(13) الوثيقة ICCD/COP(15)/5.

(14) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox>>.

من أجل تخفيف المخاطر. وأجري استقصاء لآراء المستخدمين، أجاب عليه أكثر من 70 طرفاً ومنظمة إقليمية. وأدرجت نتائج هذا الاستقصاء في المنصة الخاصة بمجموعة أدوات مكافحة الجفاف⁽¹⁵⁾.

33- وبالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركز المعني بالمياه والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت الأمانة سلسلة من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الشبكية لتعريف الجهات صاحبة المصلحة بوظيفة مجموعة أدوات مكافحة الجفاف التفاعلية. وكان الهدف من تلك الحلقات الدراسية الشبكية تعزيز نهج متسق إزاء الركائز الثلاث للإدارة الاستباقية للجفاف (أي الوحدات الثلاث لمجموعة الأدوات) من خلال توجيه المشاركين عبر مختلف الأدوات المتاحة في كل وحدة. وجرى الترويج أيضاً لاستخدام مجموعة أدوات مكافحة الجفاف في العديد من حلقات العمل وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالجفاف. وبدعم من مشروع النشاط التمكيني لمرفق البيئة العالمية المذكور أعلاه، وكخطوة من الخطوات المقبلة في تطوير محتوى مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، بدأت الأمانة شراكة مع المركز المعني بالمياه والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع الشبكة العالمية لتُهج وتكنولوجيا حفظ الموارد. والهدف من ذلك هو تحسين إمكانية الوصول إلى دراسات الحالات الإفرادية وأفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، والرامية بالتحديد إلى التخفيف من مخاطر الجفاف.

34- وبالإضافة إلى مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، أعدت الأمانة وساهمت في العديد من الدراسات والمنشورات والموجزات السياساتية المتعلقة بالجفاف، بما في ذلك الورقة المعنونة "التفكير في المستقبل: القدرة على مواجهة الجفاف وكوفيد-19"⁽¹⁶⁾، التي أعدها فريق عامل معني بالتأهب للجفاف بقيادة الأمانة، في سياق الإطار العالمي لمكافحة ندرة المياه في الزراعة الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

35- ويؤكد الفريق العامل الحكومي الدولي أهمية المعارف والتعلم - إذ يبين تقريره أن التغلب على آثار الجفاف السلبية الناجمة عن التغيرات في المناخ وفي استخدام الأراضي يجب أن يستتبع عملية تعلم مستمرة ومتكيفة على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة على الصعيد العالمي والممارسات الجيدة لتمكين المطابقة الميدانية للبيانات. ويقترح الفريق العامل الحكومي الدولي أن تشجع الأمانة وأن تدعم جماعات التعلم والممارسة لمواصلة التعلم المشترك والتعاون في مجال إدارة مخاطر الجفاف وآثاره، والاستفادة من الأدوات والأنشطة الموجودة في مجموعة أدوات مكافحة الجفاف، مع التركيز بشكل خاص على إشراك المجتمعات المحلية. وستدعم الأمانة تعميم الدروس المستفادة في إطار جماعات التعلم والممارسة على عمليات الاستعراض والسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية المناسبة.

36- وفي سياق مشروع النشاط التمكيني السالف الذكر لمرفق البيئة العالمية بشأن التأهب للجفاف، تعمل الأمانة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل إنشاء جماعة ممارسين معنية بإدارة مخاطر الجفاف للمساهمة في تبادل المعارف بين البلدان والمستخدمين الأفراد. وسيستجيب هذا التعاون بشكل مباشر لاقتراح الفريق العامل الحكومي الدولي، وسيفيد أيضاً في توضيح كيفية استخدام جماعات التعلم والممارسة على أفضل وجه في سياق الاتفاقيات وتوضيح الاحتياجات من الموارد ذات الصلة. ومع مراعاة قدرة الأمانة المحدودة للغاية في مجال الموارد البشرية، وعبء العمل الذي يتطلبه نجاح وفعالية جماعة للتعلم والممارسة، ستحتاج الأمانة إلى تأمين موارد بشرية ومالية إضافية لتكون قادرة على استضافة جماعة من هذا القبيل بطريقة مستدامة.

(15) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2020-10/Assessment%20on%20the%20Submissions%20of%20Drought-%20Policy%2C%20Implementation%20Frameworks%20and%20Tools.pdf>>

(16) <https://www.unccd.int/sites/default/files/documents/2021-10/1767_UNCCD_FAO_Drought_COVID_cb5547en%281%29.pdf>

37- ولكي تكمل الأمانة قدرتها على تلبية الاحتياجات الناشئة في إطار عملية الاتفاقية والاستجابة لتوقعات الأطراف، حددت الأمانة مؤخراً نهجاً لتنمية قدرات شبكات المعرفة وتبادلاتها. وتستند هذه الشبكات إلى ترتيبات مماثلة داخل مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف الاستفادة مما تقدمه المؤسسات المتخصصة من مشورة الخبراء الحديثة والدعم العلمي والتعاون التقني في عملية الاتفاقية. وستقام هذه الشبكات بما يعود بالنفع على الأمانة والمؤسسة الشريكة، بتفاعلات مالية محدودة أو منعدمة.

38- وكأولوية أولى، تنظر الأمانة في بناء شبكة لتبادل المعارف وتنمية القدرات من أجل التأهب للجفاف. وستشمل الشبكة مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل توفير أو تسهيل إمكانية الوصول إلى البيانات الموثوقة بشأن نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به، وتشخيص مخاطر الجفاف، وتقديم توجيهات بشأن استراتيجيات التخفيف من مخاطر الجفاف وتدابير التنفيذ. ويمكن لهذه الشبكة أيضاً أن توفر الخبرة بشأن مواضيع محددة متعلقة بالجفاف وأن تشارك في أنشطة الدعوة والتوعية التي تحظى باهتمام مشترك أو أن تنظم هذه الأنشطة.

خامساً - الشراكات والتنسيق

39- نُقِّدَت جميع أنشطة الاتفاقية بتعاون وثيق مع الشركاء. واعتمدت الأمانة والآلية العالمية على التعاون القائم وأقامت شراكات جديدة لمساعدة الأطراف على تعزيز القدرة على مواجهة الجفاف على جميع المستويات. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذا الفرع في الوثيقة ICCD/COP(15)/4.

40- وفي سياق مبادرة مكافحة الجفاف، قُدم الدعم للخطط الوطنية لمكافحة الجفاف ولتطوير مجموعة أدوات مكافحة الجفاف من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والشراكة العالمية للمياه، ومركز الأبحاث المشترك للاتحاد الأوروبي، والمركز المعني بالمياه والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز الوطني للتخفيف من آثار الجفاف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والاتحاد من أجل المتوسط. وعمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة كشريك منفذ في مشروع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بينما كان المركز البيئي الإقليمي لوسط آسيا الشريك المنفذ لمشروع وسط آسيا. ويمول مشروع النشاط التمكيني لمرفق البيئة العالمية العديد من أنشطة الاتفاقية في مجال مكافحة الجفاف. ويشمل أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلاً عن ممثلين عن العديد من مؤسسات البحث.

41- وقد تعاونت الأمانة مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤسسات والبلدان الأطراف فيما يخص المساهمة في المنشورات والمشاركة في تنظيم الاجتماعات وحلقات العمل، بما في ذلك الاجتماعات التي ركزت على القدرة على مواجهة الجفاف في الأسبوع العالمي للمياه في عام 2021، وتقرير التقييم العالمي (2021) الوارد في التقرير الخاص الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن الجفاف⁽¹⁷⁾، والتقرير الأخير الذي أصدره البنك الدولي بشأن الفيضانات والجفاف، والمؤتمر الذي عقده برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ والذي تناول الحلول القائمة على الخدمات الفضائية لإدارة الكوارث في أفريقيا، بالإضافة إلى العديد من مهام فريق الإدارة العليا للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود، ومنصة مكتب الأمم المتحدة

(17) <<https://www.undrr.org/publication/gar-special-report-drought-2021>>.

للحد من مخاطر الكوارث، والمرصد الأوروبي للجفاف / المرصد العالمي للجفاف. وتجري الاستعدادات حالياً من أجل المنتدى العالمي للمياه لعام 2022: حيث تشارك الأمانة في تنظيم أفرقة عمل (اجتماعات) عن موضوع "حماية وإصلاح النظم الإيكولوجية والغابات، بما يشمل الآثار الساحلية والبحرية، ومكافحة التصحر"، وتساهم في اجتماع عن "تحسين القدرة على مواجهة تغيرات المناخ والأزمات وكوارث المياه الشديدة والتكيف معها من خلال وضع الاستراتيجيات والتخطيط وبناء القدرات الاجتماعية".

42- وتعاونت الأمانة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الموجودة في بون، وشاركت في تأسيس شبكة بون للمياه⁽¹⁸⁾ التي تهدف إلى تعزيز الخبرات اللازمة في مجالات البحث والتدريب والممارسة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في جميع أنحاء العالم. وتجمع شبكة بون للمياه خبرات من المؤسسات التي تتخذ من بون مقراً لها والتي تشتهر بالعمل بشأن المياه والقضايا ذات الصلة في مجالات البحث الدولي وسياسة التنمية والتدريب، من خلال عقد حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية وتنظيم أحداث مشتركة رفيعة المستوى.

43- وتواصل الأمانة العمل في اللجنة التوجيهية للبرنامج المتكامل لإدارة الجفاف الذي تقوده المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والشراكة الدولية للمياه⁽¹⁹⁾، وتفتخر بشراكات في الشبكة الأوسع من الجهات الفاعلة والعمليات المتعلقة بمكافحة الجفاف، بهدف إثراء وظيفة مجموعة أدوات مكافحة الجفاف وإنهاء الوعي بإجراءات التصدي للجفاف في إطار الاتفاقية. وأمانة الاتفاقية عضو دائم في آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للمياه (آلية الأمم المتحدة للمياه) التي تزيد إلى أقصى حد من العمل المنسق ومن الاتساق على نطاق المنظومة بشأن الطابع المتداخل للمياه، كما أن الأمانة جزء من الفريق التوجيهي المشترك لآلية الأمم المتحدة للمياه منذ شباط/فبراير 2020. وتقوم الأمانة، من خلال عضويتها في آلية الأمم المتحدة للمياه، بتقديم معلومات للعمليات السياساتية بشأن الصلة بين الأرض والمياه، وتدعم تحديد القضايا الناشئة ووضع استجابات تعاونية فعالة فيما يخص الحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ وخطة عام 2030 الشاملة للتنمية المستدامة. وتساهم الأمانة أيضاً في التقرير السنوي العالمي عن تنمية الموارد المائية الذي تصدره آلية الأمم المتحدة للمياه، وتشارك في الاجتماعات النصف السنوية. وعلاوة على ذلك، فإن الأمانة عضو في فريق خبراء المياه والمناخ الذي تقوده المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وفي الفريق المعني بندرة المياه الذي تقوده منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

44- وقامت الآلية العالمية بإضفاء الطابع الرسمي على تعاونها مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من خلال مذكرة تفاهم. وستشجع هذه الشراكة على فهم أفضل للعلاقة بين الأرض والجفاف ومخاطر الكوارث، لا سيما فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث والحلول القائمة على الطبيعة والأمن الغذائي، من أجل الحد من آثار تغير المناخ ومعالجة الصلة بين التشرّد والهجرة. وستتعاون الآلية العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لتنفيذ البرامج ذات الاهتمام المشترك والأولويات الاستراتيجية، مثل أنشطة الاتفاقية التي تتصدى للجفاف، وبرنامج الاتفاقية المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، والخطط العالمية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للفترة 2021-2025، والمبادرات الأفريقية الشاملة (القضاء التام على الجوع، والحلول المناخية القائمة على الطبيعة، والتأهب للكوارث في إطار برنامج استعداد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتنمية المجتمع الوطني).

(18) <<http://www.bonnwaternetz.de/>>

(19) <<http://www.droughtmanagement.info/>>

45- ويرى الفريق العامل الحكومي الدولي بقيمة النهج الشمولي الذي تقوده وتتسقه الاتفاقية، ويدعم هذا النهج المتمثل في العمل المتضافر مع العمليات والجهات الشريكة الأخرى ذات الصلة. ويوصي الاتفاقية بمواصلة تقوية وتعزيز شراكاتها الاستراتيجية، وإقامة أخرى جديدة، على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات ومع مختلف منظمات القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

46- وعلاوة على ذلك، يرى الفريق العامل الحكومي الدولي أنه ينبغي لأمانة الاتفاقية، مع شركاء آخرين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أن توفر آلية تنسيق عالمية لمكافحة الجفاف، بالاستناد إلى المنصات القائمة، مثل برنامج الإدارة المتكاملة للجفاف، والإطار العالمي لمكافحة ندرة المياه في الزراعة، وآلية الأمم المتحدة للمياه، من أجل تعزيز التعاون المتعدد المستويات والمتعدد القطاعات مع المنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية والوطنية. وستشمل آلية التنسيق هذه منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووكالات التنمية، والقطاع الخاص، ومراكز المعرفة، وشبكات التعلم والممارسة المحلية والإقليمية، ومراكز الامتياز، ومنظمات المجتمع المدني. وينبغي للأمانة أن تفعل ذلك بتقديم المعلومات الاستراتيجية وعرض النتائج التي تحققت على أرض الواقع من خلال التخفيف من مخاطر الجفاف وتحولها.

47- وتماشياً مع تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي، ستواصل الأمانة والآلية العالمية إقامة شراكات مع مجموعة متنوعة من المنظمات والجهات صاحبة المصلحة، بهدف اتخاذ إجراءات منسقة وفعالية وفعالة من حيث التكلفة بشأن مكافحة الجفاف على جميع المستويات. وفيما يتعلق بآلية التنسيق العالمية، ستواصل الأمانة التشاور مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة بشأن الأهداف المحتملة والمجالات المحددة والقيمة المضافة لتعزيز منصات التنسيق والتعاون الحالية. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية لهذا التنسيق والتعاون المعزز في رصد الجفاف وتقييمه، مما قد يؤدي إلى تحسين العلوم والتوجيهات السياساتية القائمة على الأدلة على المستوى العالمي و/أو الإقليمي من أجل دعم التأهب للجفاف وبناء القدرة على مواجهته. وبالمثل، ووفقاً لتوصيات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بشأن هدفها 2، فإن دعم بناء القدرات الوطنية في مجال الإنذار المبكر بالجفاف ورصده وتقييمه يمكن أن يستفيد إلى حد كبير من العمل المنسق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

48- وتجدر الإشارة إلى أن هناك موظفاً واحداً فقط حالياً في إطار الميزانية الأساسية للاتفاقية يعمل في مجال مكافحة الجفاف على أساس التفرغ. وعلى الرغم من المساعدة المؤقتة المقدمة من خلال الخدمات الاستشارية والمساهمات الطوعية، تبقى هناك فجوة واضحة في الموارد البشرية تتطلب حلاً على الأمد الطويل. وتتناول الأمانة هذه المسألة في البرنامج والميزانية المقترحين⁽²⁰⁾.

سادساً - تمويل مكافحة الجفاف

49- يتعلق أحد مجالات التركيز الأربعة لتقييم الفريق العامل الحكومي الدولي وبحته للخيارات بالموارد والحوافز لأغراض الإدارة المتكاملة للجفاف. وقد أعدت الآلية العالمية تقريراً تقنياً، بوصفه معلومات أساسية لعمل الفريق العامل الحكومي الدولي، تحدد فيه أدوات وآليات التمويل المحتملة من القطاعين العام والخاص لمكافحة الجفاف، وذلك من أجل إتاحة المعلومات والتوجيهات ذات الصلة لتيسير وصول الأطراف إلى هذه الأدوات. ويبحث التقرير الكيفية التي يمكن بها للبلدان تمويل نهج استباقي لإدارة الجفاف وإعادة توجيه إدارة مصادر التمويل الحالية، والاستفادة في الوقت نفسه من موارد جديدة. ويحدد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تمويل مكافحة الجفاف ويقدم توصيات بشأن اللبانات الأساسية

لتمويل مكافحة الجفاف (البنية التحتية، ومخاطر الكوارث، والمناخ، والتمويل البيئي والزراعي) ويعرض في الوقت نفسه الأدوات الرئيسية لهذا التمويل (الائتمان، والقروض، والسندات، والائتمان البالغ الصغر، والصناديق، والتمويل المختلط). وعلاوة على ذلك، يقترح التقرير خطوات رئيسية في إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتمويل مكافحة الجفاف وكيفية دمجها في خطط البلدان الوطنية لمكافحة الجفاف.

50- وبالإضافة إلى التقرير المذكور أعلاه، أجرت الآلية العالمية تقيمين إضافيين غير رسميين بشأن (1) جدوى وخيارات إنشاء صندوق عالمي للقدرة على مواجهة الجفاف، بما في ذلك خيارات تحديد هيكل صندوق محتمل ونموذج لتشغيله وتمويله؛ (2) وإمكانية إصدار سندات الأراضي المستدامة حسب مستوى تدهور الأراضي، التي يمكن أن تشمل أيضاً تمويلًا لمكافحة الجفاف. وستتاح نتائج هذين التقييمين في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.

51- ودعا الفريق العامل الحكومي الدولي، في توصياته المتعلقة بتمويل مكافحة الجفاف، إلى تقديم مزيد من المعرفة والدعم التقنيين لتنمية القدرات الوطنية وإلى إجراء تقييم عالمي لبحث وتحديد الاحتياجات والفرص في مجال تمويل أنشطة إدارة الجفاف بالمقارنة مع تلك الموجودة بالفعل. ورأى أيضاً أنه ينبغي للأمانة والآلية العالمية أن تقيما، مع شركاء متعددي الأطراف والثانين المعنيين، عمليات ومستويات التمويل الحالية لإدارة الجفاف، بهدف تحسينها وتعزيزها. وينبغي للعمليات العالمية الأخرى ذات الصلة، مثل العمليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ، وتمويل التنمية، والانتعاش الأخضر، أن تنو بعلمية الاتفاقية هذه وأن تدعمها. وقد يشمل ذلك عقد الاتفاقية لمنتدى عالمي من أجل تقييم وتقدير واستعراض التمويل الفعال للتخفيف من آثار الجفاف.

52- وستواصل الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع الشركاء، تقييم الاحتياجات من التمويل لإدارة الجفاف، واستكشاف التدابير الكفيلة بتلبية تلك الاحتياجات.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

53- في حين أدى استمرار الجائحة إلى تفاقم آثار الجفاف على المجتمعات المحلية والاقتصادات والنظم الإيكولوجية الضعيفة، أفضى تغير المناخ ومختلف القرارات والأنشطة البشرية والتغيرات في إدارة الأراضي والمياه إلى تغيير ظروف الجفاف. وقد تؤدي سياسات تعزيز التنمية الاقتصادية والحضرية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه إلى تفاقم حالة الجفاف. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يساهم الجفاف أيضاً في التشرذم والنزاعات وتدهور النظام البيئي، لا سيما في المناطق التي تؤدي فيها درجات الحرارة المتزايدة إلى امتداد ظروف الجفاف.

54- وتتزايد الحاجة إلى السياسات الهادفة، والتعاون الفعال، وزيادة الاستثمارات في تدابير التأهب للجفاف، والتصدي له والتعافي منه، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية التي تضررت من الجفاف في السنوات القليلة الماضية. وإن الحكومات والوكالات الدولية على استعداد للتعامل مع فترة ما بعد كوفيد-19 بطريقة لا تترك أحداً خلف الركب في الوقت الذي تبني فيه مستقبلاً أفضل من أجل مجتمع ونظم إيكولوجية أكثر قدرة على مواجهة الجفاف. وسيطلب ذلك، في جملة أمور، تدابير صارمة وقابلة للتنفيذ وملموسة تعزز نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به، وتقلل من آثار الجفاف على الاقتصادات والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية ومن قابلية تأثرها به.

55- وتشكل التجربة الإيجابية والتعاون المعزز للاتفاقية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة في إطار مبادرة مكافحة الجفاف تطوراً مشجعاً. وعلى المستوى الوطني، حوّل ذلك بشكل فعال النهج المتبع في إدارة الجفاف من نهج "تفاعلي" إلى "نهج استباقي".

- 56- وقد أدى وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف إلى تعزيز العمل المتكامل والشامل من أجل التصدي للجفاف، لكن لا يزال التنسيق والربط بين السياسات والبرامج في مختلف القطاعات تحدياً مطروحاً.
- 57- وتحتاج نظم التنبؤ بالجفاف ورصده والإنذار المبكر به والتأهب له، باعتبارها تدابير ضرورية للإدارة الاستباقية للجفاف، إلى مزيد من التطوير في العديد من البلدان. وهذا مجال مهم للغاية يحتاج إلى مزيد من الدعم والتعاون وبناء القدرات.
- 58- ويمكن للعمل الوطني أن يستفيد بشكل كبير من التعاون وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي. وتوفر الاستراتيجيات الإقليمية التي وُضعت في وسط آسيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عناصر لصالح جهود مماثلة في مناطق أخرى.
- 59- وتمنح مجموعة أدوات مكافحة الجفاف التفاعلية الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال الجفاف إمكانية الوصول بسهولة إلى أدوات متعددة ودراسات حالات فردية وموارد أخرى. وتكفل مواصلة تطوير هذه الأداة وتوسيعها، فضلاً عن بناء القدرات المتصلة بها، بالشراكة مع المنظمات المتخصصة، بقاءها أداة مفيدة ومهمة في المستقبل.
- 60- وتماشياً مع توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي بشأن تبادل المعارف والتعلم الفعالين، يلزم اتباع نهج جديدة فيما يخص الاتفاقية. ويوفر التنظيم المشترك لجماعات التعلم والممارسة واحداً من الحلول المحتملة بينما يمكن لشبكات الخبراء والمؤسسات المعنية ببناء القدرات وتبادل المعارف في مجال الجفاف أن توفر المزيد من الخبرات والدعم لعمل الاتفاقية المتعلق بالجفاف.
- 61- وقد نجحت الاتفاقية في تعزيز التنسيق والتعاون بشأن مكافحة الجفاف مع العديد من الشركاء الرئيسيين. ويمكن أن تؤدي زيادة تعزيز بناء الشراكات والتنسيق وتبادل المعلومات بشكل فعال إلى الدفع بالعمل العالمي لمكافحة الجفاف قداماً والمساعدة في تعزيز الزخم الناشئ عن تعاون البلدان على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- 62- وهناك العديد من الاحتمالات والخيارات الجديدة لتمويل مكافحة الجفاف إما متاحة أو قيد الإعداد. وستعمل الآلية العالمية، بالتعاون مع الأمانة والشركاء، من أجل ضمان أن تستهدف فرص التمويل الاحتياجات المحددة، وأن تكون لدى البلدان القدرة اللازمة للوصول إلى الأدوات المالية المتاحة.
- 63- وستواصل الأمانة، في السنوات القادمة، إنكفاء الوعي والدعوة السياساتية فيما يخص أهمية التصدي للجفاف في إطار الاتفاقية. وبالتعاون مع الشركاء، ستحدد الأمانة الفرص الممكنة لمثل هذه الدعوة على أعلى مستوى، ربما عن طريق المشاركة في تنظيم متابعة عشرية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياسات الوطنية لمكافحة الجفاف المزمع عقده في عام 2023.
- 64- وقد تود الأطراف النظر في هذه الاستنتاجات بهدف إعداد مشروع مقرر لمؤتمر الأطراف يستند إلى مشروع نص المفاوضات الذي يرد في الوثيقة ICCD/COP(15)/21 والذي يتضمن، على غرار المقرر 32/م أ-14 (الفقرة 5)، جميع مشاريع المقررات المعدة للأطراف للنظر فيها في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف.